الفصل الثالث

التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد:

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه المدرسة في تحقيقها للأمن التربوي إلى ثلاث أقسام: القسم الأول تحديات ترتبط بالمجتمع الدولي وينعكس على الأمن القومي المصري بشكل عام ومن ثم تنعكس على الأمن التربوي. والقسم الثاني تحديات تواجه المجتمع المصري ، وينعكس تأثيرها على التعليم ، ووضع المدرسة في تحقيقها للأمن التربوي. أما القسم الثالث فيتمثل في مجموعة التحديات التي تواجه التعليم عامة والمدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية"بيئة داخلية" خاصة. **ويمكن إيجاز تلك التحديات فيما يلي:**

أولا: تحديات ترتبط بالمجتمع الدولي:

1) افتقاد الأمن الإنساني العام والأمن التربوي:

إن انفتاح السوق العالمي على مصراعيه وتنوع آلياته والفوضى التي تميزه في المجتمع المعاصر ، وسياسة الاستهلاك بلا حدود مع عجز الكثيرين من الناس عن سد حاجاتهم الأساسية ، ومع تعاظم دور المعلومات والاتصال وتعدد أدوات ومصادر المعرفة والتثقيف دون ضوابط ورقابة من أحد. وتعدد وسائل التسلية التي في غالبها تقود إلى اكتساب أنماط سلوكية وأدبيات تدعم ثقافة التجاوز والجريمة والعنف ، كل هذا وغيره يتهدد الأمن الإنساني والتربوي خاصة مما يضع المجتمعات عامة والمنوطين بتوفير هذا الأمن خاصة أمام تحديات كبيرة. وتعود خطورة هذا التحدي في أن العائد التربوي من الغرس القيمي على وجه الخصوص والذي يمكن أن تكسبه المدرسة للنشء لا يتضح مزودة إلا بمرور وقت ليس بالقليل ، في ذات

الوقت فإن مردود تلك الأدوات التي تخترق الأمن التربوي عالي وسريع وذي خطورة كبيرة خاصة على النشء والشباب.

وفيما يتهدد مصير الإنسان ووجوده "ثمة تسليم بوجود أزمة عالمية تمس الجميع ولا ترتبط بثقافة أو جنس دون آخر وتتميز بالقلق على الوجود والمصير الإنساني برمته ، حيث تشكل التكنولوجيا واستخداماتها الحربية أحد المخاطر المستقبلية المحتملة ...وتتزايد المخاوف في هذا العالم غير المتزن ، حيث تميل الكفة إلى من يملك وسائل الطاقة والصناعة الحربية وأسلحة الدمار الشامل ويمتلك السلطة السياسية والمال والتكنولوجيا ومؤسسات البحث في العلم والتطوير وبواسطتها سيتمكن من التحكم في التوجهات العالمية المعاصرة وفق مصالحه وفلسفته ومعاييره الأخلاقية (العبودي ; مبروك ، 2002 ، 89 ،90).

2) السرعة الفائقة للتطورات العلمية والتكنولوجية ومتطلبات تغيير فلسفة بناء الإنسان:

بفضل العلم استنبط الإنسان عديد من الأدوات والاختراعات ساهمت في تغيير حياته ونظرته لذاته وللكون ، وفتح آفاقاً كبيرة للتقدم حتى وصل الفضاء وعاش عصر المعرفة الراهن بإمكاناته وإنجازاته وأيضا تهديداته ومخاطرة. وقد انعكس ذلك على وضع التربية والتعليم ومكانة المعلم وطبيعة عمله ، وأفرز أجيالًا مغايرة مثلت في ذاتها تحدياً كبيراً أمام التربويين والفلسفة التي توجه عمل المؤسسات التربوية وطبيعتها ومكانتها ومنهاج وطريقة وأساليب العمل بها والتي يتوجب عليها الوعي بأنها تقوم على بناء إنساني يختلف مكوناته ومتطلباته ، ولم تعد تجدي معه الأساليب التقليدية في التربية والتعليم والتعلم ، ومن ثم يتطلب

وضع تصاميم مختلفة غير تقليدية لاقامة وتشييد بناء إنساني أكثر جدة وإبداع ومقاومة للسلبيات ومواجهة للتحديات.

3) منطق الكوكبية المتناقض:

تدعو الكوكبية إلى إبراز التنوع الخلاق من أجل التنافسية التي تؤدي إلى مزيد من التقدم لبني البشر، ولكن التشريعات التي أفرزتها مصالح الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (مثل اتفاقيات الجات ومعايير الجودة الأيزو) تدعو إلى التنميط وإتباع نموذج تنموي وحيد يجب أن يُحتذى به وتتبناه المؤسسات الدولية المقرضة والمانحة للأموال فيما يعرف بسياسات التكيف الهيكلي أو الإصلاح الاقتصادي القائم على الخصخصة، التي تتيح الاندماج في السوق الرأسمالي في ظل منافسة غير متكافئة بين الشمال والجنوب وعلى الدول الفقيرة أن تلحق بالركب من خلال تعظيم قدراتها من أجل تنمية بشرية تعتمد على التعليم عالي الكفاءة (عبد الحميد، 2006، 282-283). فيضطرب النظام التعليمي بين تحقيق مطلب التنوع الخلاق من أجل التنافسية، ومطلب تحقيق معايير الجودة مثلا في ظل نموذج عالمي أو حتى قومي ولكن يتناقض مع التنوع والتمايز بين الأفراد والمؤسسات.

4) سياسة التأليب والتأجيج:

تلك السياسة التي تتبعها بعض الدول تجاه مصر خاصة بعد ثورتي يناير ويونيو، والأحداث التي ترتبط بهما، والتدخل المستمر في الشأن المصري للتأثير في مجريات الأحداث بما يحقق مصالحهم ومآربهم، وبما يزعزع الأمن الداخلي في

المجتمع المصري. وهذا يمثل تحد أمام الأمن القومي المصري بأبعاده المختلفة ومنه الأمن التربوي الذي يتطلب التصدي له.

" فقد تم ربط الدول النامية بعامة ، والدول العربية بخاصة بظهور دعوات التطرف وممارسة أنشطة الإرهاب. لذلك من المتوقع أن يكون ذلك ذريعة أمام الدول المتقدمة تكنولوجيا لفرض شروطها على الدول النامية والدول العربية من حيث: الخطط التنموية الاقتصادية – الحدود التي يجب ألا تتجاوزها بالنسبة لتسليح جيوشها – قوانين الهجرة إلى الشمال – المواد المنشورة في أجهزة الإعلام المختلفة" (إبراهيم ، 2006 ، 188).

5) **حرب المعلومات في إطار ثورة المعرفة ، والمعلوماتية ، والاتصال:**

وسوء توظيف تلك التقنيات لإثارة الشائعات والاضطراب والذي أطلق عليها البعض "الجيل الرابع من الحروب" والتي تم توظيفها تجاه المجتمع المصري في كافة المجالات في السياسة والفكر ، والوضع العام الاقتصادي للدولة ووضع المواطن ، والتعليم خاصة الجامعات.

6) **ثورة الديمقراطية**:

حيث تصاعد الطلب الشعبي للوصول إلى مجتمعات ديمقراطية وتعظيم المشاركة في شئون المجتمع على كافة الأصعدة ، وتحقيق الأمن الإنساني بكافة أنواعه.

"فالمجتمعات البشرية في أغلب دول العالم تسعى لمزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إدارة مقدرات حياتها ، وهي في

ذلك تحرص أشد الحرص على الحصول على حقوقها في الحرية والتعليم والعمل والصحة..وغيرها"(الدهشان ، 1998 ، 31).

7)**سيادة الميكافللية في تحقيق المصالح الدولية**: فالتنافس الدولي المتصارع استباح الوصول إلى الغايات بأية وسائل وتطويع العنف والإرهاب لخدمة المصالح الذاتية الدولية بالقتل وإباحة دماء الأبرياء.

"ترتبط السياسة الدولية في العصر الراهن بمعيار واحد هو معيار القوة المهيمنة والمتسلطة ، وبذلك يتم الاستغناء عن جميع المعايير القانونية والسياسية والأخلاقية التي تنظم العلاقات بين الدول ، وبين الأفراد. وكنتيجة طبيعية لهذا الأمر تظهر العديد من السلبيات منها: القوة هي لغة التعامل – المصلحة تبرر الوسيلة – لا وجود للخطاب الإنساني الذي يقوم على أساس التعامل المتكافىء – لا محل لأخلاق الفرسان – السيطرة على عقل الإنسان وتفكيره – تبرير الأعمال غير المشروعة سواء صدرت من جهات مسئولة أو من أفراد – استغلال العلم في تحقيق أهداف وأغراض غير إنسانية تمس الحياة المباشرة والطبيعية للفرد (إبراهيم 2006، 188-189). مما يفقد الإنسان أمنه العام وأمنه التربوي على وجه الخصوص.

8)**العولمة وتأثيراتها المتعددة في شتى المجالات**:

والتي أكثرها خطورة المجال الثقافي والقيمي والأخلاقي الذي يتهدد الأمن التربوي والإنساني بكافة أبعاده. فهناك الاختراق المستمر لسيادة الدول الوطنية من خلال الأساليب الخشنة والناعمة بالقوة والتجسس من خلال الاختراق الثقافي والخلقي والقيمي عبر أنفذ الأدوات تأثيراً وهي التعليم والإعلام ، لمحاولة الهيمنة المستمرة من

الغرب وثقافته على الثقافات الأخرى وقد انعكس ذلك على التربية والتعليم والسلوك الإنساني.

فالعولمة تقوم على ثلاثة ركائز أساسية من الناحية الأيديولوجية كما قدمها الجابري في التالي: شل الدولة الوطنية . توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول . التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان تعاملاً لا إنسانياً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح ، والأصلح في هذا المجال هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة (الجابري ، 2003 144-145).

ومع تلك التحديات الكبرى تزداد مهمة التربية والمدرسة والمعلم ورسالته التربوية صعوبة حيث تحتاج إلى القوة والنفاذ وتتطلب عمق في التأثير من خلال أساليب وطرق مغايرة لما هو قائم تكون أكثر جدة وتطوراً وتوفر إمكانات مادية ومعنوية مرافقة ودعم مجتمعي لمحاولة عودة الروح للمدرسة وتجديد وإعادة الثقة بها كمؤسسة تربوية وسائر المؤسسات التربوية الأخرى لضمان تحقيق أمناً تربوياً للفرد والمجتمع.

ثانيًا: المدرسة والتحديات المجتمعية التي تتعلق بالأمن القومي والتربوي للمجتمع المصري:

تتمثل تلك التحديات في مجموعة التغييرات والعوامل المجتمعية التي تتم خارج أسوار المدرسة إلا أنها تنعكس على التعليم والمدرسة وتؤثر فيهما. فتمثل التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري بعد ثورتي يناير، ويونيو ، على كافة الأصعدة ؛ مرحلة فاصلة في تاريخ مصر فرضت على المجتمع المصري العديد من

التحديات. مما تتطلب إحداث العديد من التغييرات الجذرية في العديد من الممارسات الاجتماعية والفكرية القائمة كإحداث تغيير في بنية العقل المصري **ومنظومة القيم والأخلاقيات التي تحكم وتوجه السلوك وغيرها من تحديات منها:**

1- **الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية التي يتعرض لها المواطن المصري، وعدم استقراره وعدم شعوره بالأمن الصحي والتعليمي والنفسي**... الذي انعكس على سلوكه وتفاعله الاجتماعي ومعدل إنتاجه، مما أدى إلى تسيد العديد من القيم المادية وانحسار بعض القيم الإيجابية وغلبة المظاهر والشكلية على المضمون والجوهر. لذا فالأمر يحتاج إلى بذل الجهد والعمل لإحداث التغييرات المأمولة خاصة في مجال التربية والتعليم بالإضافة إلى المجالات الأخرى في السياسة، والاقتصاد والثقافة، والصحة، والبحث العلمي وما يتطلبه بالضرورة من تغيير قيمي وأخلاقي.

2- **ضعف الوعي بمنظومة الأمن القومي** :بمفهومه الواسع وأبعاده المختلفة وتأثيره على وعلاقته بأمن الإنسان المصري (الاقتصادي – التربوي – الثقافي – السياسي ..) خاصة بعد ثورتي يناير، ويونيو. فيرى"أحمد فؤاد رسلان" أن الأمن القومي مفهوم يقوم على حماية القيم من التهديد الداخلي والخارجي وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء، مستندة على أسس اقتصادية وحد أدنى من التألف الأنثروبولوجي وخلفية حضارية تُبرز القيمة العليا السياسية والتي تستتر خلفها المصلحة القومية للدولة كهدف أعلى يعمل من خلال الإطار النفسي، الذي

يميز الجماعة ، والإطار الإستراتيجي الدولي الذي يميز الصراع الدولي المعاصر (رسلان ، 1989 ، 15).

3- ارتفاع صوت لغة المصالح الفئوية والشخصية من أن لآخر.

يرى" مجدي عزيز إبراهيم": أن ظهور لغة المصالح على مستوى جميع الفئات بلا استثناء من المتوقع أن يزيد المساعي بطرق غير مشروعة وغير إنسانية لتحقيق أهداف خفية تحتية قد يترتب عليها: التهافت على المناصب ، والسعي وراء مصالح زائلة - التحرك سياسياً على أساس دوافع إيديولوجية تخفي وراءها أغراض وأهداف ومصالح خاصة –ظهور الشللية والانقسامات القبيحة – مع تبرير الأحداث من خلال التضخيم الإعلامي –محاولة احتواء المعارضين بأي طريقة أو ثمن – إهمال القضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتربوية الحادة الانقسام الحاد بين المثقفين –غياب الموضوعية وتقديم المواقف على أساس غير عقلاني – غياب الوسطية بسبب التصنيف على أساس : مع أو ضد (إبراهيم 2006 ، 189-190).

4- التغيير الاجتماعي السريع :

كالتغييرات التي نالت الأسرة كمؤسسة تربوية حيث تراجع دورها في عملية التنشئة والتربية السليمة: فيرى "طارق عبد الرؤوف عامر": "إن أبرز ما تشهده الأسرة من تغيير في قيمها وأهدافها وطموحاتها وأنماط سلوكها ، فقد تخلت الأسرة في المجتمع الإسلامي عن كثير من أدوارها ، وقيمها السابقة ، وحلت محلها قيم وأدوار جديدة بفعل تأثير كثير من العوامل الثقافية والسياسية والإعلامية التي يصعب مقاومتها والحد من تأثيراتها (عامر ، 2008 ، 287-289). وبالنسبة للأسرة

المصرية فإنها لم تعد تقوى على تحمل مسئولياتها في عملية التنشئة الاجتماعية بالكم والكيف المطلوبين. ذلك أن الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الأسرة المصرية من مشكلات يومية كغلاء الأسعار وفوضى المواصلات وأزمة الإسكان ومشكلات التعليم والصحة ، وحصار إعلامي دعائي لسلع وخدمات تثير التطلعات دون إمكانية التحقيق والإشباع ؛ كل ذلك أدى إلى أن الأسرة أصبحت في دوامة هائلة لا تسمح لها بالتنشئة السليمة للأبناء (طعيمة ، 2008 ، 202). وفي ظل هذا الواقع المترد لوضع الأسرة ، هل تستطيع المدرسة أن تملأ هذا الفراغ في تنشئة الأبناء عوضاً عن الأسرة؟

5- أزمة الفكر والواقع في إطار ثورتي يناير- يونيو وتداعياتهما:

يتمثل الجانب الأول من الأزمة في سيطرة بعض الأفكار المغلوطة على تحريك مسار الحياة السياسية في مصر وتداعياتها السلبية على المجالات الأخرى بعد ثورتي يناير ، ويونيو من جهات داخلية وأخرى خارجية. أما الجانب الآخر من الأزمة والمتمثل في واقع الحياة ، فرغم التراجع أو الانحسار لبعض الأفكار المرتبطة بالثورتين في الأونة الأخيرة على المستوى النظري إلا أن مسلسل العنف والإرهاب ما زال مستمراً على أرض الواقع لمحاولة تأجيج الأوضاع الأمنية باستمرار وما يرتبط بها من أوضاع اقتصادية ومطالب فئوية وغيرها ، والذي ينعكس على الأوضاع التعليمية في المدارس والجامعات وقيم واتجاهات النشء(الأمن التربوي) ويتطلب ضرورة مراجعة الأفكار والتأكيد على سلامة العقيدة والوعي الديني وتوفر الأمن الفكري بشكل عام في إطار العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع.

"فالثورة بمعناها الحقيقي وبمفهومها العلمي تنطوي على تغير شامل فجائي جذري ، وسريع في المجتمع الذي يفجر هذه الثورة ويعيش فيها. فالثورة ليست مجرد غضب الثوار على الأوضاع القديمة التي تستبد بمجتمعهم ، وتعرقل حركته دون انطلاقه ، وإنما الثورة هي علم التغيير الاجتماعي الشامل والعميق لصنع حياة جديدة تفي بمطالب الثوار وآمالهم" (عايش ، 2002 ، 229). وآمال المجتمع كله ، والمجتمع المصري في إطار ذلك في أشد الحاجة إلى تغييرات ثورية في التعليم ومؤسسات التربية عامة ومن أهم إعادة النظر في عملية تكوين المعلم وبرامج هذا التكوين ، ووضعه ومكانته الاجتماعية ومكانة مهنة التعليم عامة ، كخطوة مهمة لمجابهة التغييرات الثورية التي يمر بها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة لتحقيق الأمن التربوي للإنسان المصري.

6- تحدي التنمية في المجتمع المصري واعتبار التربية والتعليم مدخلا لها:

ففي إطار العلاقة التي تربط التربية بالاقتصاد مثلا ؛ يُنظر للتعليم على أنه عملية استثمار بعيد المدى له أهمية كبيرة كعامل أساسي في التنمية التي يجب أن يكون محورها الناس واحتياجاتهم الحقيقية فهل ينصرف التركيز فيها **كما يرى "طعيمة" على بعض الأمور ومنها:**

- انطلاق المفاهيم الجديدة للأمن البشري على أساس أمن الناس لا أمن الدول فقط والتحول من الأمن الذي يتحقق من خلال الأسلحة إلى الأمن الذي يتحقق من خلال التنمية البشرية ..
- تهيئة بيئة تمكن من توظيف القدرات البشرية توظيفا كاملا.

- التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس ، وبواسطة الناس ، بمعنى الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات.
- استثمار التعاون الدولي في تحقيق الأمن البشري المقرون بالتنمية المستمرة.
- الاهتمام بالتربية من أجل التنمية فتعد التربية مدخلا رئيسا لعملية التنمية المجتمعية الشاملة (طعيمة ، 2008 ، 328-330).

7- **انتشار القيم المادية** :

كالقيم المرتبطة بالاستهلاك والفردية والأنانية وغيرها في مقابل تراجع العديد من القيم الايجابية كقيم الإنتاج والاكتفاء الذاتي والإتقان ..واستشراء الطابع المادي الذي يتضح في كل مظاهر الحياة.

8- **تزايد معدلات الجريمة والعنف والفساد** :

مما يتهدد الأمن العام والأمن التربوي بخاصة.

9- **اضطراب في بعض أنماط الفكر والسلوك المجتمعي** :

كفقدان الثقة بين التيارات الفكرية والأحزاب السياسية ، وانشغال أغلب الأحزاب السياسية بأمور السلطة السياسية وابتعادها عن تبني حقيقي للقضايا القومية وضعف اكتراثها بالهموم الحقيقية للمواطن المصري خاصة ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة وتمكين الشباب على كافة الأصعدة. وضعف الوعي بقيم الحرية والديمقراطية واحترام الرأي الآخر سواء لدى تلك التيارات والأحزاب أو على مستوى المواطن المصري البسيط ، واضطراب معايير الصواب والخطأ.

obeikan.com

10- **زيادة أعداد السكان بما لا يتناسب مع جهود التنمية والإنتاج :**

والذي يؤثر بدوره على زيادة أعداد الطلاب ومتطلبات توفير الرعاية الخاصة بهم ، كما يؤدي إلى ازدياد معدل البطالة. في ذات الوقت هناك سوء توافق بين التربية والتعليم من ناحية وبين احتياجات التنمية المجتمعية من ناحية أخرى مما يحدث خللا بين التعليم وبين احتياجات المجتمع من العمالة ، ويعبر عن اتساع الهوة بين الأنظمة التعليمية والمجتمع. وهذا يمثل تحد كبير أمام الدولة والمجتمع خاصة في ظل الفترة الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري.

ثالثًا: التحديات التي تواجه المدرسة كبيئة داخلية وتواجه التعليم عامة:

تمثل تلك التحديات بعض القوى والعوامل التي تواجه التعليم بشكل عام والمدرسة بشكل خاص كبيئة داخلية ، **تلك التحديات التي تتطلب التصدي لها للوصول إلى أمن تربوي منشود للمتعلم من خلال المدرسة ، ومنها:**

1- **الغموض الذي يعتري غايات وأهداف الفلسفة التربوية**: التي توجه النظام التربوي برمته ، وهذا ينعكس آثاره على كافة الأنشطة والممارسات التربوية والتعليمية.

2- **تسليع التربية والتعليم:**

إن تحويل التربية والتعليم إلى سلعة تباع وتشترى من أهم المضامين السلبية للعولمة في مجال التربية. حيث ينظر للتربية والتعليم الآن على أنهما سلعة للتسويق والاستهلاك. فتدخل مؤسسات التعليم الآن إلى السوق كمنافس تجاري

يهدف إلى تحقيق الربح. فالمدارس والجامعات الآن في كثير من الأحيان مؤسسات تجارية لا فرق بينها وبين المؤسسات التجارية الأخرى ، إلا في أنها تبيع التعليم والآداب والمعارف والمعلومات لزبائنها وهم الطلاب. مما يتوجب الانتباه إليه ونحن نصوغ فلسفة تربوية في العصر الراهن وصلته الوثيقة بوضع التنمية في المجتمع وتحقيق الأمن التربوي من عدمه.

3- الإزدواجية في التعليم التي تقود إلى الانفصام في العقل والفصل بين الفكر والممارسة:

فيؤكد"سعيد إسماعيل علي" على أننا لدينا ما أسماه (الموزاييك التعليمي) بوجود ست أنواع من التعليم في المرحلة الأولى فقط الذي يمثل جذر الشجرة التعليمية بالمنطق التربوي والتنشئة الوطنية والقومية ، **وإذا تعددت الجذور تعددت الأشجار واختلفت ، وهي:**

التعليم الحكومي المجاني متدن الخدمة التعليمية – التعليم الحكومي بلغات –التعليم الخاص بغير لغات – التعليم الخاص بلغات - التعليم الأجنبي – التعليم الديني (علي ، 2011 ، 91).

4- الطبيعة العامة للعملية التعليمية داخل المدرسة:

إن ما آلت إليه المدرسة في العصر الراهن من مظاهر تراجع لأدوارها التربوية والتعليمية ، وقصور المناهج عن تلبية متطلبات العملية التعليمية التي تتواكب مع سرعة التطور العلمي والتكنولوجي ، وتدهور الأخلاقيات العامة للمتعلم ونظرته تجاه التعليم والمعلم ومؤسسات التربية عامة ؛ يُعد تحد كبير أمام القائمين على تحقيق أهداف المجال التربوي برمته ولا سيما المعلم.

5- **تدني مستوى التعليم بالمدارس على المستويين الكمي والكيفي:**

الذي يعود في جانب منه إلى أساليب التعليم المعتمدة على التلقين والحفظ والاستظهار الآلي ، وأمور تتعلق بالبنية الأساسية بالمدارس والتي تتنافى مع آدمية المتعلم...وغيرها. وهذا يعني صورة أخرى من صور التسلط فمازال الطالب يتم التعامل معه على أنه مجرد خازن للمعلومات ، مما يؤثر على قدراته الإبداعية. وما زال نظام التقويم قائم على الامتحانات التقليدية ، وهي من أخطر الآليات التي ترسخ طبقية التعليم ،وانتشار بعض الظواهر السلبية في التعليم كالغش ، والقلق (زايد ، 2001 ، 81-82 ، طعيمة ، 2008 ، 379).

6- **دخول المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) في معترك السياسة** :بالشكل الذي يعوق العملية التعليمية خاصة بعد ثورة يونيو 2013م فأصبحت تلك المؤسسات ساحات للعنف السياسي ومسرح متناقض الأهواء مما أشاع بعض القيم والأخلاقيات المنافية لقيم وأخلاق المؤسسة التربوية ومناهضة للتقاليد الأكاديمية ، وهذا أصاب النظام التعليمي ببعض الشلل وتعويق العملية التعليمية لفترات. وقد أضاف هذا الأمر مزيد من الأعباء على كاهل النظام التعليمي. مما يتطلب تبرئة الساحة العلمية والتعليمية من الانحيازات السياسية والحزبية التي تقود إلى الخلافات ، إذ أن المدارس والجامعات أنشئت لتقوم بمهمة التعليم والبحث العلمي والتنشئة الاجتماعية على خلفية ثقافية وقيمية تدعو لتماسك أبناء الوطن وليس لشرذمتهم وتمزيقهم فرقا كما يريد لهم البعض مما يتهدد الأمن التربوي للمتعلم المصري.

7- **تراجع مكانة وسلطة المعلم وافتقاد دوره كقائد تربوي ومرتكز أساسي في تحقيق الأمن التربوي**: في إطار غياب الوعي لدى الكثير من الطلاب بمفهوم الحرية والمسئولية ، وضعف وعي المتعلم بواجباته ومسئولياته ، في ظل سيادة الدروس الخصوصية ، وغيرها من الأمور ؛ أدى ذلك إلى انفصام عرى العلاقة بين المعلم والمتعلم ، وتراجع مكانته الشخصية والمهنية والاجتماعية لدى المتعلم والمجتمع عموماً.

ويرى "موسيت"أن: " المعلم يواجه عامة ثلاث تحديات كبيرة ، التحدي الأول هو ضرورة تحسين جودة المعلم في كافة الأبعاد ، والثاني مواجهة السياق الاجتماعي والاقتصادي ، والثالث تحدي يتمثل في توقعات المجتمع تجاه المعلمين" (Musset, 2010,3) .

8- **العبء الناتج من تنافس بيئة التعلم غير المدرسية لبيئة التعلم بالمدرسة:**

في ظل التحديات التربوية التي يشهدها المجتمع الراهن والتي أفرزتها ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال والإعلام بشكل خاص ، فإن البيئة غير المدرسية الآن أصبحت هي الأخرى بيئة تعليمية جاذبة تنافس التعليم في البيئة المدرسية مما يزيد العبء على المدرسة خاصة فيما يتعلق بضرورة عملية الانتقاء في كافة جوانب العمل التربوي والتعليمي بها.

" فالكثير من البرامج الإعلامية والتعليمية المذاعة ، تمكن أعداد ضخمة من الأطفال والراشدين من تعلم أشياء ضرورية ومشوقة عن العالم مما ليس في مقدورهم أن يتعلموه في المدارس" (طعيمة ، 2008 ، 301).

9- **تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية في كل المراحل التعليمية** :خاصة ما قبل الجامعية مما يصنع ما يسمى"المدرسة الموازية" للمدرسة الرسمية ، وهذا يمثل تحد كبير أمام التربويين والمختصين بل والمجتمع بأكمله. إذ كيف نعيد للمدرسة أدوارها المسلوبة ونعيد الاعتبار للعملية التعليمية برمتها ونعيد المعلم القدوة والمتعلم الذي يمتلك الوعي (المعارف ، والمهارات ، والقيم والأخلاقيات) في ظل تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وغيرها من مشكلات تتعلق بتسييد الجانب المادي في مقابل الدور التربوي والأخلاقي في العملية التعليمية.

ما سبق من تحديات يلقي بمزيد من المسئولية على المدرسة في وضع خريجيها في قلب المنافسة والمواجهة الصادقة لتحديات وتحولات الحياة الراهنة للمشاركة في تحقيق "التنمية الأمنية الوطنية المستدامة" للمجتمع المصري في كافة الأبعاد ومنها الأمن التربوي.

obeikan.com